

Distr.: General
22 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين
والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٧١. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (A/71/354)، ويغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق هذا التقرير، وهو يشمل المعلومات التي قدمها كل من المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويشمل أيضاً معلومات مستمدة من تقارير صادرة عن مركز رصد التشرّد الداخلي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

140917 120917 17-14411 (A)



أولا - مقدمة

١ - تأثرت أفريقيا^(١) بأزمات متعددة على مدى السنة الماضية، التي شهدت ازديادا مطردا في عدد المشردين بسبب النزاعات والاضطهاد. وأدى عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان وأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ونيجيريا إلى تحركات لأعداد كبيرة من السكان داخل الحدود وعبرها. وظلت دون حل حالات عديدة في جميع أنحاء القارة، وبقي الملايين من اللاجئين والمشردين داخلها في حالاتهم التي طال أمدها.

٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، ارتفع عدد اللاجئين والمشردين داخلها في أفريقيا من ٤,٤ إلى أكثر من خمسة ملايين شخص، ومن ١٠,٧ ملايين إلى أكثر من ١١ مليون شخص، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، استضافت المنطقة ٤٥٠.٠٠٠ ملتمس للجوء وما يقدر بمليون شخص عديم الجنسية. وتلقى معظم اللاجئين الحماية في البلدان المجاورة، التي واجه العديد منها صعوبات اقتصادية متزايدة. وكانت إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكينيا البلدان الأفريقية التي استضافت أكبر عدد من اللاجئين، وتضاعف تقريبا عدد اللاجئين في أوغندا خلال هذه الفترة.

٣ - واستوجب انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة، لا سيما في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، القيام بجهود إغاثة كبيرة. ففي أجزاء من جنوب السودان والصومال وشمال نيجيريا، تضرر حوالي ٢٠ مليون شخص من كل من النزاع المطول والجفاف اللذين زادا من انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لأوجه النقص في التمويل، شهدت تسع عمليات متعلقة باللاجئين في أفريقيا^(٢) تخفيضات لحصص الإعاشة، وهو ما كانت له آثار سلبية على مليوني لاجئ تقريبا.

٤ - وظلت التحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين تشكل تحديا في العديد من مناطق أفريقيا، بما في ذلك عبر الصحراء الكبرى باتجاه شمال أفريقيا، ومن منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي صوب الجنوب الأفريقي، وعبر البحر الأحمر وخليج عدن إلى اليمن، وشكلت مخاطر وصعوبات كبيرة في مجال الحماية بالنسبة للبلدان المستقبلة.

٥ - وإزاء هذه الخلفية المعقدة، يتوقع أن تستفيد أفريقيا من عدد من المبادرات الجديدة الرامية إلى تحفيز الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، على القيام باستجابات وطنية وإقليمية ودولية. ويشمل ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (مثل الصفقة الكبرى) المعقود في أيار/مايو ٢٠١٦؛ ومؤتمر القمة الرفيع المستوى للجمعية العامة لتناول مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي أدى إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ ومؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين الذي تلا ذلك؛ فضلا عن عدد من المساعي الإقليمية الهامة. ويتوقع أن تؤدي تلك المبادرات إلى اتباع نهج أكثر شمولاً ويمكن التنبؤ به على نحو أفضل، فضلا عن توفير موارد إضافية، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الحلول لحالات التشريد.

(١) في هذا التقرير، تشير كلمة "أفريقيا" إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها.

(٢) إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، والكاميرون، وكينيا.

ثانيا - لمحات عامة عن المناطق دون الإقليمية

ألف - شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي

٦ - مما زاد من تفاقم آثار النزاعات الأخيرة والأخرى التي طال أمدها أن الجفاف في شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي، أدى إلى انعدام شديد للأمن الغذائي، بما في ذلك في أنحاء من إثيوبيا وكينيا، فيما واجه جنوب السودان والصومال خطر المجاعة - وهو ما ساهم في مزيد من النزوح. واستضافت المنطقة دون الإقليمية نحو ٣,٢ ملايين لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، وكان فيها حوالي ٥,٦ ملايين من المشردين داخليا في جنوب السودان والسودان والصومال. وظلت الحرب في اليمن تؤثر على المنطقة دون الإقليمية، حيث فر أكثر من ٩٥ ٠٠٠ من اللاجئين ورعايا بلدان ثالثة وأشخاص آخرين إلى إثيوبيا، وجيبوتي، والسودان، والصومال منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٥.

٧ - وظل الصومال يشكل إحدى حالات النزوح الأطول أمدا على الصعيد العالمي، إذ يوجد ما يقرب من مليون لاجئ صومالي في إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، وكينيا، واليمن، بالإضافة إلى حوالي ١,٥ مليون مشرد داخليا. وفي عام ٢٠١٦، انخفض عدد سكان مخيم داداب في كينيا بـ ٦٠ ٠٠٠ شخص، نتيجة لنقل أشخاص غير صوماليين إلى مواقع أخرى، وإعادة توطين اللاجئين الضعفاء والعودة الطوعية لما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ صومالي. ومع ذلك، أعاق كل من عدم الاستقرار، وانعدام الأمن، والخدمات والمرافق الاجتماعية المحدودة والنقص في الأغذية في الصومال حدوث مزيد من عمليات العودة.

٨ - وزادت الأزمة في جنوب السودان حدة في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأصبحت حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين الأسرع نموا في العالم. وأدى كل من النزاع المسلح وعمليات القتل والاختطاف وحالات الاغتصاب وحالة الفوضى العامة، التي تفاقمت بسبب نقص الأغذية، إلى تحركات كبيرة للأشخاص عبر الحدود. وعانى العديد من الفارين من مستويات خطيرة من سوء التغذية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، أجبر واحد من بين كل أربعة من مواطني جنوب السودان على ترك ديارهم، فأصبح ١,٩ مليون منهم مشردين داخليا و ١,٤ مليون آخرين لاجئين. واستضافت أوغندا أكبر عدد من اللاجئين من جنوب السودان، بلغ ما يقرب من ٦٤٠ ٠٠٠ شخص، يليها كل من إثيوبيا (٣٤٠ ٠٠٠ شخص)، والسودان (٢٩٨ ٠٠٠ شخص)، وكينيا (٨٨ ٠٠٠ شخص)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٧ ٠٠٠ شخص)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٩٠٠ ٤ شخص).

٩ - وفي جنوب السودان، تم توفير المساعدة الإنسانية والحماية لـ ٥,١ ملايين شخص في عام ٢٠١٦ و ٣,٤ ملايين شخص في عام ٢٠١٧، في الأماكن التي كان فيها الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إليهما ممكنا، مع التركيز على أكثر الفئات ضعفا. وبحلول شباط/فبراير، كان ١٠٠ ٠٠٠ شخص يواجهون خطر الموت جوعا، واعتبر برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من مليون شخص كانوا على حافة المجاعة. وجعل النقص الحاد في التمويل توفير حصص الإعاشة الكافية، والمياه النقية، والخدمات الصحية بالغ الصعوبة. وتأثر الأطفال بشكل خاص، إذ عانى العديد منهم من سوء التغذية الخطير. وفر أكثر من مليون طفل من البلد، وكان مليون طفل آخرين مشردين داخليا. وكان أكثر من ٧٥ ٠٠٠ طفل عبروا حدود جنوب السودان إما غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم. وقدر أن

حوالي ستة ملايين شخص، أو ٥٠ في المائة من السكان، كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، مقارنة بـ ٥,٥ ملايين شخص في الشهر السابق.

١٠ - وزاد عدد اللاجئين القادمين من السودان بشكل طفيف فوصل إلى ٦٥٠.٠٠٠ شخص عند نهاية عام ٢٠١٦، استضافهم بالأساس كل من تشاد وجنوب السودان، وكان هناك نحو ٢,٣ مليون مشرد داخليا يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وارتفع عدد اللاجئين الإريتريين من ٤٠٧.٥٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٤٦٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦، استضاف معظمهم كل من إثيوبيا والسودان.

باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

١١ - منذ اندلاع الاضطرابات المدنية في بوروندي في عام ٢٠١٥، فر حوالي ٤١٧.٠٠٠ بوروندي من البلد، بمن فيهم ١٢٠.٠٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٦. وفر حوالي ٢٤١.٠٠٠ شخص تقريبا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، و ٨٥.٠٠٠ شخص إلى رواندا، و ٣٨.٠٠٠ شخص إلى أوغندا، و ٤٠.٠٠٠ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت هناك تحديات في تحديد أراض إضافية لتخفيف الضغط على المخيمات المكتظة، ولا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا.

١٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفاقمّت الحالة الأمنية المتقلبة بسبب التطورات السياسية. إذ أدت اندلاعات جديدة للعنف وعمليات القتل العشوائي وانتهاكات حقوق الإنسان إلى مزيد من التشريد، بما في ذلك عبر الحدود. ولئن كان حوالي ٢,٢ مليون شخص مشرد داخليا بالفعل، فقد فر ١,٣ مليون شخص آخرين من الصراع في منطقة كاساي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، ليصل مجموع عدد الأشخاص المشردين إلى ٣,٧ ملايين شخص. وفر حوالي ٣١.٠٠٠ شخص إلى أنغولا، ليصل بذلك مجموع عدد اللاجئين في المنطقة الذين أصلهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما يقرب من ٥٧٠.٠٠٠ شخص. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، واصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية استضافة أكثر من ٤٧٣.٠٠٠ لاجئ، معظمهم من رواندا (٢٤٥.٠٠٠ شخص)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (١٠٢.٠٠٠ شخص) وجنوب السودان (٨٠.٧٧٥ شخص).

١٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدى استئناف القتال بين الجماعات المسلحة في بامباري وبريا وكاغا باندورو إلى تحركات داخلية للسكان ووصول قادمين جدد إلى البلدان المجاورة. فبحلول تموز/يوليه، كان هناك حوالي ٤٨١.٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، والكونغو. وكان قرابة ٥٦٠.٠٠٠ شخص مشردين داخليا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالسنة الماضية، ووقع أكثر من ١٨٠.٠٠٠ حالة تشريد جديدة في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه. وعلى الرغم من الحالة المتقلبة، قُدمت المساعدة لآلاف من المشردين داخليا للعودة طوعا إلى العاصمة، فيما عاد حوالي ٣٤.٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى من تلقاء أنفسهم إلى مناطقهم الأصلية.

جيم - غرب أفريقيا

١٤ - تسببت الهجمات ضد المدنيين في شمال شرق نيجيريا وعبر الحدود في وقوع المزيد من التشريد في تشاد والنيجر ونيجيريا، فيما تدهورت الحالة الأمنية في شمال مالي ووسطها. وإجمالا، استضافت هذه المنطقة دون الإقليمية حوالي ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ و ٢,٧ مليون مشرد داخليا. وتواصل التشريد الناجم

عن الاشتباكات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك بين المزارعين المعتمدين على الرعي والمزارعين المستقرين و/أو بسبب المسائل المتعلقة بالأراضي، وأثر بالدرجة الأولى في نيجيريا ومالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وتوغو.

١٥ - وفي شمال شرق نيجيريا، أدت انتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب ظروف قريبة من المجاعة، إلى ارتفاع عدد المشردين داخليا إلى حوالي ١,٨ مليون شخص. ووجد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نيجيري ملاذا في تشاد والكاميرون والنيجر، وتعيش الغالبية العظمى منهم في مجتمعات محلية مضيضة فقيرة. وقام كل من الأمم المتحدة وشركائها بتسجيل اللاجئين، وزودوهم بالوثائق، وقاموا بالدعوة من أجل استمرار منح حق اللجوء لمنع الإعادة القسرية. وتم تعزيز المساعدة المقدمة إلى المشردين داخليا على الرغم من أن توفير المأوى الملائم والغذاء وعناصر المعونة الأساسية ظل صعبا جدا في بعض المناطق. وبين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، عاد حوالي ١٣ ٠٠٠ لاجئ نيجيري من تلقاء أنفسهم من الكاميرون، وعاش معظمهم مشردين في منطقة بانكي بشمال نيجيريا، فيما استمر ورود تقارير عن حالات العودة القسرية. وكان الوصول إلى مناطق العودة محدودا.

١٦ - وفي مالي، كانت الحالة الأمنية في شمال ووسط من البلد متقلبة، إذ وردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين جماعات مسلحة، وعنف طائفي وهجمات إرهابية، بما في ذلك على طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. وظل حوالي ٥٢ ٠٠٠ ماليّ مشردين داخليا، لأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٥ كان بطيئا. وعادت أعداد قليلة من اللاجئين والمشردين داخليا من تلقاء أنفسهم وتلقوا المساعدة، فيما أبلغ أيضا عن وقوع حالات تشريد جديدة. وواصلت الأمم المتحدة توفير الحماية والمساعدة لقرابة ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ مالي في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، حيث تم تعزيز برامج الاعتماد على النفس وكسب الرزق.

١٧ - وشملت البلدان الأخرى المستضيفة للاجئين في المنطقة بنن (ب ٦٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٦٠ لاجئا إيفواري)، وغانبيا (بحوالي ٨ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من السنغال)، وغانا (ب ١٣ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من توغو وكوت ديفوار)، وغينيا - بيساو (ب ٩ ٣٠٠ لاجئ، معظمهم من السنغال)، والسنغال (١٤ ٦٠٠ لاجئ، معظمهم من موريتانيا)، وتوغو (١٢ ٥٠٠ لاجئ و ٧٨٠ ملتمسا للجوء، معظمهم من غانا وكوت ديفوار).

دال - الجنوب الأفريقي

١٨ - استضافت منطقة الجنوب الأفريقي حوالي ٢٨٩ ٠٠٠ ملتمس للجوء، و ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من إثيوبيا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، و ١٥ ٠٠٠ مشرد داخليا و ٥ ٧٠٠ عائد. وظلت التحركات المختلطة تشكل تحديا، ولا سيما في جنوب أفريقيا، حيث كان يتوجب النظر في عدد كبير من طلبات اللجوء لتحديد من هم في حاجة إلى حماية دولية، وسط مخاوف بشأن الأمن القومي وكرهية الأجانب. وظلت المشاعر المعادية للأجانب تمثل مشكلة في جنوب أفريقيا، إذ أبلغ عن وقوع هجمات متفرقة.

١٩ - ونجم عن العنف في غرب موزامبيق تشريد الآلاف من الناس الذين فروا إلى زمبابوي وملاوي في عام ٢٠١٦. وتوقفت الأعمال العدائية في أواخر العام، وعاد حوالي ٥ ٨٠٠ شخص إلى ديارهم.

٢٠ - وعززت الأمم المتحدة حضورها في أنغولا لدعم الحكومة في التعامل مع وصول حوالي ٣٢ ٠٠٠ شخص كانوا فارين من منطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت غالبيتهم من النساء والأطفال والمسنين الذين وصلوا إلى مقاطعة لوندا نورتي في حالة سيئة من حيث التغذية. وقدمت الوكالات الإنسانية، بالتنسيق مع السلطات المحلية، المساعدة لإنقاذ الحياة وخدمات أساسية أخرى.

ثالثا - حماية اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية

ألف - المشهد في مجال الحماية

٢١ - لئن مُنحت للملايين من اللاجئين وملتزمسي اللجوء الحماية في جميع أنحاء أفريقيا ووفرت للمشردين داخليا الحماية في بلدانهم، لوحظت تحديات رئيسية في مجال الحماية، إذ كانت هناك حالات إعادة قسرية، وقيود مفروضة على حرية الحركة وعقبات مادية وإدارية منعت المشردين من إمكانية القيام بإجراءات طلب اللجوء، والاستفادة من الحماية القانونية والمساعدة. وساد الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والعنف الجنسي والجنساني، والتجنيد القسري في العديد من الأماكن، فيما شكل الحفاظ على الطابع المدني للجوء مشكلة في بعض البلدان.

٢٢ - وظلت بلدان عديدة في أفريقيا ثابتة في التزامها بحماية اللاجئين والمشردين داخليا. وعملت الأمم المتحدة مع الحكومات المعنية على تعزيز نظم اللجوء الوطنية، وساعدت على ضمان إجراءات متيسرة ومنصفة وفعالة لتحديد مركز اللاجئ في المرحلة الابتدائية وعند استئناف القرارات المتخذة في الطلبات. وقُدِّم الدعم من خلال مبادرات بناء القدرات والمساعدة التقنية والمشاركة في الحوارات المتعلقة بالسياسات الوطنية.

باء - التسجيل والتوثيق

٢٣ - ظل التسجيل والتوثيق بالغي الأهمية في مجال الحماية إذ ساعدا على منع الإعادة القسرية ومكنا من الحصول على الخدمات. واعتمد نظام إدارة الهوية بالاستدلال البيولوجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدان مختلفة في جميع أنحاء القارة، مما أتاح استخلاص وتخزين واسترجاع معلومات الاستدلال البيولوجي المرتبطة بهوية وحيدة مقرونة بسيرة ذاتية معينة، بغية حماية وصون الهويات على مر الزمن.

٢٤ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة التسجيل بالاستدلال البيولوجي في جنوب السودان، وشرعت في هذا التسجيل في مناطق خارج مواقع حماية المدنيين تسجل فيها المجتمعات المحلية للمشردين والضعفاء. وكان العديد من الأفراد سجلوا من قبل في الموقع وجرت إعادة تسجيل بطاقاتهم، الأمر الذي مكن الأسر من الحصول على المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في موقعهم الحالي.

جيم - التحركات المختلطة

٢٥ - ظلت في أفريقيا غالبية الناس الذين تنقلوا في تحركات مختلطة في القارة، بينما لم تنتقل سوى أقلية إلى أماكن أخرى. وتأثر الجزء الجنوبي من أفريقيا بشكل غير متناسب، حيث أن الكثير من الأفراد سافروا في مجموعات، باتجاه جنوب أفريقيا. وتم اعتراض طريق العديد من اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم قصر غير مصحوبين بذويهم، أثناء الدخول إلى بلدان المرور العابر أو الخروج منها وألقي القبض عليهم موظفو الهجرة.

٢٦ - وعرق كل من القدرة المحدودة لموظفي الحدود على القيام بفعالية بتحديد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية المتنقلين عبر الحدود والافتقار إلى آليات الإحالة المناسبة إمكانية الحصول على الحماية والاستفادة من الحلول. وتشمل الأسباب المذكورة لتفسير قيام أشخاص لهم شواغل مشروعة متعلقة بالحماية بهذه الرحلات الخطيرة عدم توفير الحماية الفعالة في بلدان اللجوء الأول وبلدان المرور العابر، وانعدام الأمن وظروف الاستقبال السيئة، وطول مدة الإجراءات المتعلقة بتحديد مركز اللاجئ، والافتقار إلى فرص كسب الرزق والحصول على التعليم، والاستفادة المحدودة من إعادة التوطين ولم شمل الأسر.

٢٧ - واستمر الإبلاغ عن انتشار للشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر عبر طرق الهجرة في أفريقيا، وكان النساء والأطفال معرضين للخطر بوجه خاص. فقد أصبح اللجوء إلى المهربين ظاهرة شائعة بصورة متزايدة؛ ويعرض كلا من اللاجئين والمهاجرين للخطر الشديد ولمخاطر متزايدة متعلقة بالحماية. وواصلت حركة اللاجئين والمهاجرين عبر الصحراء الكبرى باتجاه شمال أفريقيا وإلى وسط البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا التسبب في خسائر فادحة في الأرواح. ففي عام ٢٠١٦، أفيد بأن أكثر من ٤٠.٠٠٠ شخص، أو ٢٣ في المائة من الأشخاص الذين وصلوا إلى إيطاليا عن طريق البحر، جاؤوا من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وكان حوالي ١١٠.٠٠٠ شخص، أو ٦٠ في المائة تقريبا، من غرب أفريقيا.

دال - التشريد الداخلي

٢٨ - أدى استمرار النزاع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بالاقتران في بعض الأحيان مع أخطار بطيئة الظهور وكوارث مفاجئة، إلى التشريد الداخلي لأعداد كبيرة من الأشخاص. وكانت أربعة من البلدان التي لديها أكبر عدد من السكان المشردين داخليا في أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال. و من بين أكثر من ١١ مليون مشرد داخليا، كانت الأغلبية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (٥,٧ ملايين شخص)، يليهما كل من وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى (ثلاثة ملايين شخص) وغرب أفريقيا (٢,٣ مليون دولار). وكان ما يزيد على ١,٣ مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٨٦٥.٠٠٠ شخص في جنوب السودان شُردوا حديثا في عام ٢٠١٦.

٢٩ - ووقعت الآن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) ٤٠ دولة من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٤ دولة، وصدقت عليها ٢٧ دولة. ونُظمت الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في زمبابوي في نيسان/أبريل، بمشاركة منظمات دولية. وإذ سلم المشاركون بأنه لا يزال لم يتحقق إدراج أحكام اتفاقية كمبالا في القانون الوطني، اعتمدوا خطة عمل للتنفيذ. وشارك كل من الأمم المتحدة وشركائها في عدد من المبادرات الرامية إلى تشجيع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، وقدموا التدريب ذي الصلة.

هاء - منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٣٠ - استمر استخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب وأسلوب من أساليب تشريد المدنيين من المناطق الاستراتيجية في العديد من البلدان. واللاجئات والمشرديات داخليا اللواتي تعرضن لهذا النوع من العنف، بما في ذلك أثناء الفرار، لم تتح لهن فرص كافية للاستفادة من الرعاية الطبية والحماية القانونية والدعم النفسي - الاجتماعي، ولم تكن مرافق صحية عديدة مجهزة للاستجابة لاحتياجاتهن.

٣١ - وأعطت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية الأولوية للحماية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني من خلال إشراك المجتمعات المحلية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية وتوفير المساعدة القانونية. ففي الكاميرون، أنشئت في الأحياء الحضرية التي تضم تجمعات كبيرة من اللاجئين ١٣ لجنة مجتمعية للكشف المبكر عن حالات العنف الجنسي والجنساني والإحالة للاستفادة من الخدمات التي تديرها الحكومة. وفي نيجيريا، عملت الأمم المتحدة مع نقابة المحامين النيجيريين على تدريب ٥٠ مسؤولاً من النظام القضائي بشأن استراتيجيات الوقاية والاستجابة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، سمح وجود الموظفين الطبيين في نقاط الدخول على الحدود بالقيام في الوقت المناسب بتحديد الضحايا والتعجيل بالإحالة لتلقي الخدمات الصحية والمشورة النفسية - الاجتماعية. وفي جنوب السودان، تم توفير مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، وتم تدريب حوالي ١٠٠ مقدم للخدمات الصحية على المعالجة السريية لحالات الاغتصاب. وفي السودان، تم تدريب حوالي ٥٠ لاجئاً متطوعاً، إلى جانب أخصائيين اجتماعيين قامت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بنشرهم، على تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

واو - حماية الطفل

٣٢ - نتج عن النزاع والعنف مخاطر كبيرة بالنسبة للأطفال، بما في ذلك الأذى البدني والنفسي، والتجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالأطفال. وكان الأطفال المشردون أيضاً عرضة للعنف داخل الأسرة وغيره من المخاطر المتعلقة بالحماية بسبب العيش في ظروف تتسم بالاحتفاظ، وتعطل الشبكات الاجتماعية، والمعاناة النفسية. وتضرر بشكل خاص الأطفال الذين لم يستطيعوا الذهاب إلى المدرسة. وشملت التحديات الكبيرة الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والزواج القسري.

٣٣ - وبُذلت كل الجهود لكفالة أن تكون تلبية احتياجات الأطفال أساسية في أي استجابة في مجال الحماية. إذ عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع السلطات الوطنية المعنية بحماية الطفل لضمان تلقي الأطفال المعرضين للخطر، بمن فيهم الأطفال المفقولون عن أسرهم، للرعاية المناسبة. ووُضعت خطط إقليمية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين متعلقة تحديداً بالتعليم وحماية الطفل من أجل المساعدة على تقديم منظور إقليمي للاستجابة للحالة الطارئة للاجئين من جنوب السودان في هذين المجالين. وفي إثيوبيا وأوغندا وكينيا، تم تعزيز نظم إدارة الحالات من أجل السماح بالإحالة المنهجية للأطفال المعرضين للخطر من أجل الاستفادة من خدمات متخصصة. وظل اقتفاء أثر الأسر وجمع شملها يمثلان أولوية في جميع أنحاء المنطقة. ففي إثيوبيا، كان عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين وصلوا في عام ٢٠١٦ (٢٠٠ طفل) أعلى رقم سجل، فيما كان البلد يستضيف ما مجموعه ٥٢٧ ٤٣ من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدمت اليونيسف الدعم لـ ٤٥٣ ٦ من الأطفال البورونديين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين لهم شواغل حادة متعلقة بالحماية.

زاي - انعدام الجنسية

٣٤ - حدثت أوجه تقدم هامة في التصدي لمسألة انعدام الجنسية، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. ففي أيار/مايو، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة عمل بنجول بشأن القضاء على انعدام الجنسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤، التي أوجزت فيها التدابير الرامية إلى تنفيذ

الالتزامات المقطوعة بموجب إعلان أبيدجان بشأن القضاء على انعدام الجنسية الذي اعتمد في عام ٢٠١٥. ووضعت معظم دول غرب أفريقيا خطط عمل وطنية. واتخذت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قراراً بشأن منع حالات انعدام الجنسية وحماية عديمي الجنسية في المنطقة. واعتمدت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، البالغ عددها ١٢ دولة، مشروع إعلان بشأن القضاء على انعدام الجنسية، بغية إقراره رسمياً في وقت لاحق في عام ٢٠١٧.

٣٥ - وانضمت غينيا - بيساو إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، مما رفع مجموع عدد الدول الأطراف في الاتفاقيتين إلى ٨٩ و ٦٨ دولة، على التوالي.

٣٦ - وإذ سلم المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بالحق في الجنسية كحق من حقوق الإنسان، وافق على مشروع البروتوكول بشأن الحق في جنسية الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ومن المتوقع أن يجري تقديم هذا المشروع إلى الدول الأعضاء للموافقة عليه في عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، سعت عدة دول إلى تنفيذ إصلاحات قانونية محلية من أجل كفالة الالتزام بالمعايير الدولية بشأن المساواة في الحقوق في الجنسية. وقامت سيراليون ومدغشقر بتعديل قانونيهما المتعلقين بالجنسية للسماح للمرأة بنقل جنسيتها إلى أولادها على قدم المساواة مع الرجل.

٣٧ - وواصل برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو برنامج إقليمي وضعت له الوزارات المسؤولة عن التسجيل المدني، تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات، بدعم من الأمم المتحدة.

٣٨ - وبُذلت جهود لتخفيض عدد عديمي الجنسية من خلال تأكيد اكتساب الجنسية أو السماح به. ففي كوت ديفوار، حصل ما يقرب من ٦ ٠٠٠ من عديمي الجنسية على الجنسية في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ من خلال إجراءات خاصة. وفي كينيا، أصدر الرئيس تعليماته لمنح الجماعة الإثنية ماكوندي وثائق الجنسية. وحصل حوالي ١ ٥٠٠ فرد من جماعة ماكوندي على الجنسية.

رابعا - الاستجابة الإنسانية والتحديات التنفيذية

ألف - القدرات والقيود

٣٩ - ظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وشمال نيجيريا، صعبة للغاية. إذ حُدت الاعتبارات الأمنية، فضلاً عن العقبات الإدارية، من قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان المحتاجين، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بوروندي، واجه الشركاء في العمل الإنساني عراقيل إدارية على الصعيد المحلي، ولا سيما في المناطق النائية حيث كان كل من تشريد السكان والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. وفي شمال الكاميرون، أدى وجود الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، إلى جانب استمرار انعدام الأمن، إلى تقييد الوصول إلى المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة. وحال وجود الجماعات المسلحة أيضاً دون الوصول إلى أجزاء من تشاد ومالي والنيجر.

٤٠ - ولتعزيز فعالية الاستجابات الإنسانية، استُخدمت بشكل متزايد المساعدات النقدية في العديد من العمليات في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك في السودان والصومال، تمشيا مع الالتزامات التي قُطعت في إطار الصفقة الكبرى. إذ أعطت المنح النقدية المتعددة الأغراض للاجئين مزيدا من الاستقلالية في تلبية احتياجاتهم في مجالات كالغذاء، والوصول إلى الخدمات، والتعليم. وكانت أيضا بمثابة أداة هامة للحماية، واستُخدمت لتيسير عمليات العودة. وتشارك منظمات الأمم المتحدة في وضع مرفق مشترك للنقدية لكفالة الكفاءة.

باء - الغذاء والتغذية

٤١ - زادت من تفاقم الحالة التغذوية للاجئين والمشردين داخلها الأزمات الغذائية في عدة بلدان. إذ يكون المشردون واللاجئون معرضين بشكل خاص للخطر، ويكون السبب في ذلك في كثير من الأحيان هو الحواجز التي تحول دون الوصول إلى أسواق العمل. وفي المقابل، كثيرا ما يعتمدون على الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة، وبذلك يستنزفون الموارد الضعيفة أصلا. ويمكن أن يؤدي التنافس على الموارد المحدودة إلى حدوث توترات وقد يتسبب في نشوب نزاعات. وفي عام ٢٠١٦، قدم برنامج الأغذية العالمي الأغذية إلى حوالي ٧,٥ ملايين من اللاجئين والمشردين داخلها في أفريقيا. ومع ذلك، ونظرا للاحتياجات المتزايدة وأوجه العجز في التمويل، وقعت تخفيضات كبيرة في حصص الإعاشة. وارتفع عدد اللاجئين المتضررين من التخفيضات في حصص الإعاشة من ٧٨٧ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من مليوني شخص في عام ٢٠١٦. وتراوحت نسبة التخفيض في المساعدة الغذائية بين ١٤ في المائة في إثيوبيا و ٧٥ في المائة بالنسبة لبعض اللاجئين في أوغندا. وفي كينيا، تم تخفيض حصص الإعاشة بمقدار النصف بالنسبة لـ ٤٣٤ ٠٠٠ لاجئ في داداب وكاكوما.

٤٢ - وظل انتشار نقص التغذية في صفوف الأطفال اللاجئين دون سن الخامسة يثير القلق. ففي عام ٢٠١٦، عولج حوالي ١١٩ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ومن بين مواقع اللاجئين الـ ٩٧ التي شملتها الدراسة الاستقصائية في ١١ بلدا مستضيفا للاجئين، اعتبرت مستويات سوء التغذية الحاد مقبولة فقط في ٥٣ موقعا. وكان التقرم، وهو مؤشر لسوء التغذية المزمن، مرتفعا في ٧٥ موقعا. ولم تكن مستويات فقر الدم لدى الأطفال اللاجئين دون سن الخامسة متوافقة مع المعايير المقبولة إلا في موقع واحد. وحاولت الجهود التي بذلها كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي دعما للحكومات الوطنية تحسين التغذية في السياقات المتعلقة باللاجئين. فعلى سبيل المثال، قامت اليونيسف بتوسيع نطاق برنامجها للتغذية من أجل الأطفال اللاجئين المصابين بسوء التغذية الشديد في جنوب كردفان وشرق دارفور والسودان وبدأت عمليات الفرز للكشف عن حالات سوء التغذية لدى صغار الأطفال وتقديم المشورة للأمهات ومقدمي الرعاية.

جيم - الصحة

٤٣ - تدهورت الحالة الصحية للاجئين والمشردين داخلها في بعض البلدان، واتسمت بسوء التغذية الشديد وتفشي الحصبة والكوليرا والمalaria والتهاب السحايا، مما سبب ضغطا إضافيا على النظم الصحية الوطنية. فقد أدى الاكتظاظ الشديد في الملاجئ أو المخيمات البسيطة جدا، وعدم كفاية المياه والمرافق الصحية وتدني مستويات التلقيح إلى زيادة في الأمراض المعدية. وكفل كل من الأمم المتحدة وشركائها تقديم الخدمات الصحية الأساسية من خلال العيادات المتنقلة والتنسيق الفعال مع السلطات المحلية

والوطنية بشأن مسائل منها التأهب والاستجابة. وُضعت تدابير لتحسين نوعية المياه ومرافق الصرف الصحي في المخيمات.

٤٤ - وتم توسيع نطاق التدخلات والبرامج في مجال الصحة العامة لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين من جنوب السودان. وأدت التدخلات الطارئة في مجال الصحة العامة المنسقة فيما بين الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووزارات الصحة إلى تحقيق عمليات تصد فعالة لتفشي وباء الكوليرا في إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، حدثت من العدوى ووقوع الوفيات. وفي إثيوبيا وأوغندا، دعمت اليونيسف عمليات تلقيح اللاجئين من جنوب السودان وسكان البلد المضيف ضد الحصبة، واستفاد منها ٩٤ ٠٠٠ طفل. وتم تحصين ٦٥ ٠٠٠ طفل لاجئ في أوغندا ضد شلل الأطفال. وأجريت حملة تلقيح ضد التهاب السحايا لفائدة اللاجئين من جنوب السودان والمجتمعات المحلية المحيطة بهم في إثيوبيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، شملت حملات التلقيح ضد الحصبة أكثر من ٣٣ ٠٠٠ طفل مشرد. وفي شمال شرق نيجيريا، قُدم الدعم التقني من أجل تعزيز القطاع الصحي، بطرق منها نشر المقات من العاملين المجتمعيين وأكثر من ٣٠ عيادة متنقلة. واتخذت أيضا خطوات للتصدي، من خلال التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لزيادة تعرض السكان المشردين لفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٥ - وفي أيار/مايو، وافقت جمعية الصحة العالمية على قرارها ٧٠-١٥ بشأن تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين الذي حثت فيه الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية البالغ عددها ١٩٤ دولة على تعزيز التعاون الدولي والمساعدة الضرورية المتصلة بالصحة من أجل اللاجئين والمهاجرين. ودعمت منظمة الصحة العالمية البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية للاجئين والمشردين داخليا في إطار برامجها الصحية الوطنية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والتلقيح، وإلى بناء القدرات المحلية. وكانت خدمات الصحة الإنجابية جزءا لا يتجزأ من الاستجابة في مجال الصحة العامة في السياقات الإنسانية، مع التركيز على تحسين الرعاية المقدمة عند الولادة والأخرى المقدمة لحديثي الولادة، فضلا عن عمليات معالجة حالات العنف الجنسي والجنساني. وفي عام ٢٠١٦، استوفت نسبة ٨٦ في المائة من العمليات المتعلقة باللاجئين التي شملتها الدراسة الاستقصائية معيار حدوث نسبة ٩٠ في المائة على الأقل من الولادات في مرافق صحية بمساعدة أحد العاملين الصحيين المهرة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة ٦٨ في المائة المسجلة في السنوات السابقة. وفي إثيوبيا وجنوب السودان والسودان والصومال، وُزعت مجموعات اللوازم الصحية النسائية (مجموعة اللوازم الحافظة للكرامة) على النساء والفتيات الضعيفات، وأنشئت أماكن ملائمة للمرأة، وكذلك مراكز للصحة الإنجابية. وتشمل مجموعات اللوازم هذه، التي استحدثتها صندوق الأمم المتحدة للسكان، مستلزمات أساسية للنظافة الصحية للنساء والفتيات المشردات تم تكييفها مع ثقافات البلدان المعنية.

دال - التعليم

٤٦ - ظل حصول الأطفال المشردين على التعليم الجيد يشكل تحديا، على الرغم من التقدم المحرز في بعض الجوانب. ففي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عقد ١١ بلدا منتديات وطنية للتشاور بشأن إدراج هدف التنمية المستدامة ٤ (المتعلق بالتعليم) في خطط التعليم الوطنية. وفي جنوب السودان ورواندا، تم النص في خطط قطاع التعليم على إدماج اللاجئين. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عُقد منتدى إقليمي

بشأن الهدف ٤ من أجل شرق أفريقيا في شباط/فبراير، نتج عنه اعتماد بيان وزاري ينص على إدراج اللاجئين في الخطط والميزانيات ونظم الرصد الوطنية.

٤٧ - وعقب التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والشراكة العالمية من أجل التعليم لتعزيز التعاون بشأن إدراج اللاجئين في خطط التعليم الوطنية المتعددة السنوات، اختيرت تسعة بلدان، من جميع أنحاء أفريقيا، تحظى باهتمام خاص من أجل التنفيذ. وفي رواندا، عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة من أجل النقل الفعال للاجئين البورونديين إلى نظام التعليم الوطني.

٤٨ - وكان كل من الأمم المتحدة وشركائها فعالين في ضمان التمويل في إطار مبادرة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" لتحسين التعليم بالنسبة للأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إثيوبيا وتشاد. ففي إثيوبيا، يتمثل الهدف في استفادة أكثر من ٦٨ ٠٠٠ طفل من التعليم، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٥٠ في المائة. كما استضافت إثيوبيا أكبر برنامج منح دراسية جامعية للاجئين، إذ استفاد أكثر من ٥٠٠ طالب لاجئ من منح دراسية جامعية في إطار مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين.

هاء - سبل كسب الرزق

٤٩ - في عام ٢٠١٦، أطلقت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي استراتيجية مشتركة من أجل تعزيز الاعتماد على الذات في مجال الأمن الغذائي والتغذية في حالات اللجوء التي طال أمدها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الخاصة وتفيد أيضا المجتمعات المحلية المضيفة، مما يعزز التماسك الاجتماعي. وفي أوغندا، قدمت الحكومة بسخاء للاجئين في حالات لجوء طال أمدها أراض للزراعة ومكنت المزارعين اللاجئين من المشاركة في الاقتصاد خارج مستوطنات اللاجئين، وتم تحديد فرص من أجل تحسين الربط بين اللاجئين وأرباب العمل المحتملين. وشجعت الأمم المتحدة سلاسل القيمة الغذائية المستدامة وخطط الإنتاج الزراعي التي تربط صغار المزارعين بأسواق أكبر. وفي السودان، أنشأت الأمم المتحدة سلسلة قيمة للزراعة وتربية الماشية مع التركيز على إنتاج الحليب واللحوم من أجل ما يقرب من ٨٢ ٠٠٠ مستفيد. وشُرع أيضا في إنشاء سلاسل قيمة زراعية في بوتسوانا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وفي بعض البلدان، أدت إسهامات صغيرة إلى نتائج هامة استفاد منها عدد أكبر من السكان. ففي منطقة سيلا بتشاد، قُدمت لرايات النساء المشرديات آبار مياه من أجل حداثتهن، الأمر الذي أسهم في الأمن الغذائي ووفر فرصا اقتصادية للمشردين والمجتمعات المحلية المضيفة. وفي بوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، تم ربط الحرفيين اللاجئين بالأسواق الدولية. وساعدت البرامج التجريبية لتنمية الأعمال التجارية من البداية إلى النهاية على تعزيز الاكتفاء الذاتي. وعلى سبيل المثال، شملت مزرعة تعاونية لتربية الدواجن يديرها لاجئون في مخيم تونغوغارا في زمبابوي مجزرة حديثة وواجهة تجارية لبيع المنتجات للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة والمشاريع التجارية المحلية. وفي رواندا، دعمت مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة الاعتماد على الذات وتوفير فرص عمل للاجئين الكونغوليين والبورونديين من خلال مبادرات لزيادة الأعمال. وبذلت جهود أيضا لإقامة روابط مع مقدمي الخدمات المالية بغية زيادة حصول اللاجئين على التمويل. وأنشئت خطة لتقديم القروض المتجددة يسرت تقديم

قروض بدون فوائد لـ ٤٢٥ من اللاجئين أصحاب المشاريع في مستوطنة كاكوما في كينيا، مكنتهم من توسيع أعمالهم.

واو - أمن اللاجئين والمشردين داخليا والموظفين العاملين في المجال الإنساني

٥١ - ظلت أعمال العنف المستمرة تهدد سلامة وأمن السكان المشردين والموظفين العاملين في المجال الإنساني وعرفت تقديم المساعدة الإنسانية بفعالية. وشملت البلدان العشرة التي سُجلت فيها أكبر أعداد الحوادث ثمانية بلدان في أفريقيا. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧، قُتل ما مجموعه ٦٩ عاملا في المجال الإنساني، وجرح ٧٣ عاملا مثلهم وحُطف ٦٠ آخرين في حوادث أمنية في أفريقيا. وفي جنوب السودان، قُتل ١٤ عاملا في مجال تقديم المعونة في عام ٢٠١٧ وحده. وفي جنوب ووسط الصومال، استمرت التهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، فيما وقعت هجمات بشكل متكرر خلال السنة كلها، الأمر الذي جعل الوصول إلى بعض المناطق غير ممكن تماما. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد البلدان التي شهدت أكبر عدد من الحوادث الأمنية التي مست الأمم المتحدة، بما في ذلك اختطاف وقتل خبيرين في منطقة كاساي.

٥٢ - وشملت البلدان الأخرى التي شهدت أعدادا كبيرة من الحوادث كان لها أثر خاص على أمن السكان المدنيين جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال، ومالي، ونيجيريا. وظل من الصعب إيصال المعونة في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، لأن عناصر مسلحة شنت هجمات متفرقة ومحددة الهدف على السكان المدنيين.

خامسا - إنهاء التشريد القسري

ألف - توفير الحلول للاجئين

العودة الطوعية

٥٣ - عرقل النزاع المتواصل، وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون في عدد من البلدان العودة الطوعية إلى الوطن. وعلى الرغم من ذلك، يتخذ اللاجئون أحيانا القرار الصعب بالعودة إلى ديارهم حتى عندما لا تكون الحالة التي أدت إلى تشريدهم حُلّت بالكامل. ويمكن أن تتأثر عملية اتخاذ القرار بعوامل كثيرة، بما في ذلك قضاء فترات طويلة في المنفى والظروف الصعبة في بلد اللجوء. وعملت الأمم المتحدة على التشجيع على تهيئة بيئة آمنة للعودة، ودعمت مؤسسات الدولة والمجتمع المدني المسؤولة عن ضمان حقوق العائدين، بما في ذلك في التصدي للعراقيل القانونية والإدارية وغيرها من العراقيل.

٥٤ - ورغم هشاشة البيئة الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في الصومال، عاد إليها ما يقرب من ٣٤.٠٠٠ لاجئ صومالي من كينيا في عام ٢٠١٦. وأثرت الهشاشة المستمرة والجفاف الذي كان يلوح في الأفق في قدرة الصومال على إعادة استيعاب العائدين. ومن خلال العمل عن كثب مع السلطات، قدم كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها المشورة وساعدوا اللاجئين العائدين، وقاموا برصد عمليات العودة إلى أقصى حد ممكن، وقاموا في الوقت نفسه بالدعوة من أجل بذل جهود لتحسين الظروف من أجل العودة المستدامة.

٥٥ - وعاد أكثر من ٣٧ ٢٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم إلى السودان في عام ٢٠١٦، كلهم تقريباً من تشاد. وإضافة إلى ذلك، عاد ٤٠٠ ٣٤ لاجئ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، معظمهم من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. واستؤنفت عمليات العودة الطوعية إلى كوت ديفوار من جميع البلدان في المنطقة، إذ سُجلت عودة ٦٠٠ ١٩ لاجئ في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يعود ١٣ ٠٠٠ لاجئ إضافي طوعاً خلال عام ٢٠١٧. وشملت البلدان الأخرى التي شهدت أعداداً كبيرة نسبياً من العائدين جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ بلغ عدد العائدين إليها أكثر من ١٣ ٢٠٠ شخص، ومالي، التي عاد إليها ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص.

الإدماج المحلي

٥٦ - في سياق الإطار القانوني الإقليمي، بما في ذلك بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، تم استكشاف حلول مع الدول لتيسير الإدماج المحلي للاجئين من خلال عمليات تقدم فيها المساعدة للحصول على الجنسية أو مركز إقامة قانوني بديل. وفي النيجر، حصلت خمس أسر للاجئين إيفواريين وروانديين وكاميرونيين على الجنسية بموجب مرسوم رئاسي. وعلى الرغم من صغر العدد، ينبغي الاعتراف بهذه الخطوة الأولى إلى الأمام.

إعادة التوطين

٥٧ - ظلت إعادة التوطين أداة حماية حاسمة لتلبية احتياجات أشد فئات اللاجئين ضعفاً في أفريقيا. فخلال العقد الماضي، تم تقديم طلب إعادة توطين حوالي ٤٠٠ ٢٧٩ لاجئ من أفريقيا في بلد ثالث. وحتى عام ٢٠١٢، ظلت بصورة منتظمة المعدلات السنوية لتقديم طلبات الإحالة إلى البلدان من أجل إعادة التوطين أقل من ٢٩ ٠٠٠ حالة. ومع ذلك، في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، ازدادت طلبات إعادة التوطين خارج أفريقيا بنسبة ١٨٠ في المائة، وارتفعت حالات المغادرة لأغراض إعادة التوطين من ١١ ٣٠٠ إلى ٣٨ ٩٠٠ حالة.

٥٨ - وفي عام ٢٠١٦، أعيد توطين لاجئين خارج ٣٥ بلد لجوء في أفريقيا، ويرجع أصلهم إلى أكثر من ٢٩ بلداً، وكان ما يزيد عن نصفهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يليها كل من إريتريا والسودان والصومال. وفي إطار الاستراتيجية الشاملة الرامية إلى تشجيع إيجاد حلول دائمة للاجئين الكونغوليين، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المبادرة المعززة من أجل إعادة توطين اللاجئين الكونغوليين في المنطقة، من خلال تقديم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ حالة منذ عام ٢٠١٢.

استراتيجيات الحلول الشاملة

٥٩ - عينت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناءً على مبادئها العالمية بشأن اللاجئين الصوماليين التي تهدف إلى إيجاد حلول للاجئين الصوماليين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي واليمن، مبعوثاً خاصاً معنياً بحالة اللاجئين الصوماليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكُلف المبعوث الخاص بتعبئة الجهود في مجالات العمل الإنساني والدبلوماسية وجمع الأموال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل المساعدة على إيجاد حلول للاجئين وملتمسي اللجوء الصوماليين.

٦٠ - وأحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بحالة اللاجئين الروانديين، التي أوصى فيها بإنهاء مركز اللاجئين للروانديين الذين فروا في الفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٩٨. وفي اجتماع وزاري عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد المشاركون الموعد النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتتواصل الجهود المكثفة للتوصل إلى حلول دائمة لقراية ٢٦٠.٠٠٠ رواندي ينطبق عليهم بند انتفاء صفة اللاجئين ويوجد معظمهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - إيجاد الحلول للمشردين داخليا

٦١ - في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في عام ٢٠١٦، تمت دعوة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى زيادة الحماية والمساعدة المقدمتين للمشردين داخليا ودعم السياسات الفعالة التي تحد من الحالات الجديدة المطوّلة للتشريد الداخلي، بهدف خفض عدد المشردين داخليا بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ولحددت النهج التعاونية بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي التي تساعد المشردين على الانتقال من الاعتماد على المعونة إلى القدرة بشكل متزايد على التكيف والاعتماد على الذات على أنها بالغة الأهمية لتحقيق هذا الهدف.

٦٢ - وأدّجت مبادرة إيجاد الحلول للمشردين داخليا في الصومال، التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في خطة التنمية الوطنية، وتم توسيع نطاقها خلال السنة الماضية في إطار نهج أوسع يشمل احتياجات العائدين والمجتمعات المحلية المستقبلية لهم. وتعترف هذه المبادرة الفريدة بأهمية التوصل إلى حلول للمشردين داخليا على سبيل الأولوية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدمج المشردون جنبا إلى جنب مع اللاجئين العائدين في تقييم أجرته وزارة العدل بشأن أولويات السكان في قطاعي العدالة والأمن، بغية دعم حلول مستدامة.

سادسا - النهج الجديدة

ألف - إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والمبادرات ذات الصلة

٦٣ - حتى الآن، يجري تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي حددت عناصره الأساسية الجمعية العامة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين^(٣)، في خمسة بلدان في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يقوم كل من إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، والصومال بإعداد إطار تعاون إقليمي للتعامل مع حالة اللاجئين الصوماليين، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي جميع تلك الأماكن، تُبذل جهود لتحقيق استجابات شاملة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك في

(٣) يتضمن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، مجموعة من الالتزامات من أجل تعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين وإيجاد حلول لهم، بروح من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات. ودعا الإعلان إلى تطبيق إطار للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق الوثيق مع الدول واتباع نهج يشرك جهات متعددة صاحبة مصلحة. ويتوخى الإعلان اعتماد اتفاقيين عالميين جديدين في عام ٢٠١٨: اتفاق عالمي بشأن اللاجئين واتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

الحالات التي طال أمدها، تجمع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي معا في إطار نهج منسق "يشمل المجتمع بأسره" ويعود بالنفع على المشردين قسرا والمجتمعات المحلية المضيفة.

٦٤ - وفي آذار/مارس، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات اعتمد خلاله إعلان نيروبي بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال. ويتضمن الإعلان التزامات تهدف إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في تهيئة الظروف المؤدية إلى العودة الطوعية والمستدامة؛ والحفاظ على حيز الحماية واللجوء مع القيام بتعزيز الاعتماد على الذات والإدماج؛ وتعزيز التعاون دون الإقليمي؛ وتخفيف الضغط على البلدان المضيفة. ويشكل إعلان نيروبي التطبيق الإقليمي لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين فيما يتعلق بحالة اللاجئين الصوماليين. ولتوجيه تنفيذه، وُضعت خريطة طريق مع إطار نتائج تفصيلي يبرز المؤشرات الرئيسية والمراحل البارزة ذات الصلة التي ينبغي تحقيقها خلال السنة القادمة.

٦٥ - وكانت أوغندا أول بلد يعلن عن تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وفي حزيران/يونيه، دعا كل من حكومة أوغندا والأمين العام إلى عقد مؤتمر القمة للتضامن المعني باللاجئين من أجل "مساعدة الحكومة على تخفيف عبء تقديم الخدمات المتكاملة إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء"^(٤)، الذي يهدف إلى دعم النهج التدريجي للحكومة في مجال حماية اللاجئين من خلال تعبئة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والطويلة الأجل لعدد متزايد من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

٦٦ - وفي مؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين، كانت تسع دول في أفريقيا من بين البلدان التي التزمت بتعزيز حماية اللاجئين وإيجاد الحلول لهم. وقُطعت التزامات في مجالات التعليم، بما في ذلك الاستفادة من التعليم الجامعي، وفرص العمل، والتسجيل والوثائق المدنية، وتوفير الأراضي لدعم إنتاج المحاصيل، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والاجتماعية، واعتماد قوانين وسياسات لصالح اللاجئين، والاعتماد على الذات وتدابير الإدماج، وتعزيز التكامل وتيسير الحصول على المركز القانوني بالنسبة للاجئين المؤهلين. فعلى سبيل المثال، أصدرت حكومة جيبوتي قانونا تقدما سيغير حالة اللاجئين من الإيواء في مخيمات إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

باء - الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي

٦٧ - مع استمرار ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشريد طويلة الأمد، تزايد الإدراك بأن الدعم الإنساني وحده لا يكفي لإخراج المشردين من براثن الفقر وإيجاد حلول لمحتهم. ويتطلب تحقيق حلول مستدامة لحالات التشريد تعاوناً أقوى مع الشركاء في التنمية منذ بداية حالة تشريد معينة وإدراج اللاجئين والمشردين داخليا في البرامج الإنمائية الوطنية. وما فتئ يعزّز التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، من أجل النهوض بالتنمية في المناطق المضيفة للاجئين.

٦٨ - وواصل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي التعاون بشأن الدراسات التحليلية التي تدرس آثار وعواقب النزاع والتشريد في مناطق مختلفة من أفريقيا. وشملت الدراسات التي

(٤) إعلان كمبالا بشأن اللاجئين، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الفرع الثالث، الفقرة ٤ (ب) '٢'.

أجريت منذ عام ٢٠١٤ تقييمات إقليمية وتقييمات للحالة تركز على العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية، وتحليلات لحالات اللاجئين والمشردين في حوض بحيرة تشاد في غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وكينيا، وأوغندا. وساعدت تلك التقييمات في تحديد إمكانيات العمل التكاملي في تلك السياقات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نشر البنك الدولي تقريراً رئيسياً^(٥) درس فيه عدداً من الحالات في أفريقيا وفي أماكن أخرى، وحدد استراتيجيات للحد من أوجه ضعف المشردين ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم من خلال التمويل الإنمائي.

٦٩ - وكان هناك اعتراف متزايد بأن أزمات التشريد المتكررة والتي طال أمدها تمثل التحدي الأكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان ألا تترك الفئات السكانية الأكثر فقراً وتهميشاً خلف الركب، ولا سيما في الدول الهشة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافق مجلس محافظي البنك الدولي على تخصيص مبلغ ٧٥ بليون دولار للمؤسسة الدولية للتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، يشمل ١٤ بليون دولار للدول الهشة والمتضررة من النزاعات والعنف ونافذة مالية فرعية خاصة قدرها بليون دولار للبلدان المضيفة المتأثرة بتدفق اللاجئين. وأوفدت عدة بعثات للتخطيط الاستراتيجي إلى البلدان المضيفة التي يحتل أن تتلقى تمويلاً: إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والكاميرون، والكونغو، والنيجر، ومن المقرر إيفاد بعثات أخرى إلى بوروندي ورواندا وكينيا.

سابعاً - التنسيق والشراكات

٧٠ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة وتنسيق الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في جميع أنحاء القارة، تمسحاً مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين. ويدعم هذا النموذج الدول المضيفة عن طريق ضمان وجود استراتيجية مشتركة بين الوكالات ومتفق عليها من أجل الحماية وإيجاد الحلول، وأهداف جماعية ونداءات مشتركة تنظم استجابة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وإضافة إلى النداءات المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، أطلقت أربع خطط إقليمية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين تشمل السكان اللاجئين من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ونيجيريا تحت قيادة منسقي الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، وأدت إلى جمع أكثر من ٧٠٠ مليون دولار لدعم اللاجئين في البلدان المجاورة. وأعاد المفوض السامي ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ تأكيد المذكرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التنسيق في الحالات المختلطة، وأصدرا توجيهات مشتركة للعمليات الميدانية.

٧١ - وتواصل تنسيق الاستجابات لحالة المشردين داخلياً في أفريقيا عن طريق منظومة مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات، في سياق التشريد المتعلق بالنزاعات والكوارث على السواء. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سياسة جديدة بشأن الحماية في سياق العمل الإنساني، أكدت فيها مسؤولية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على وضع الحماية في صلب العمل الإنساني في جميع مراحل استجابتها؛ وحددت فيها المكانة المركزية للحماية في العمل الإنساني والعملية لتطبيقها على الصعيد القطري؛ وسعت إلى تعزيز تكامل أدوار وولايات وخبرات جميع الجهات

(٥) انظر: World Bank, *Forcibly Displaced : Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts* (Washington, D.C., World Bank, 2017)، متاح على الموقع الشبكي التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25016>.

الفاعلة المعنية؛ واستندت إلى مبادرات أخرى لتعزيز الحماية؛ وأشارت إلى الإطار المعياري باعتباره الأساس، بما في ذلك الصكوك الإقليمية، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية كمبالا.

٧٢ - وواصلت مجموعة مديري الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دعم القيادة الجماعية للأفرقة القطرية للعمل الإنساني من خلال تقديم المشورة إليها بشأن المسائل التنفيذية ذات الأهمية الاستراتيجية، ومساعدتها على تعبئة موارد الوكالات للتصدي للتحديات وسد الفجوات في المجال التنفيذي. وأوفدت بعثات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا لترى مباشرة التحديات التنفيذية التي يواجهها الشركاء في الميدان، وتحدد الأولويات الفورية للدعم. وواصلت منظمات الأمم المتحدة إعارة الموظفين ذوي المهارات في مجالي القيادة والتنسيق إلى فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول الذي قام ببعثات إلى إثيوبيا وجنوب السودان والصومال لدعم الأفرقة القطرية.

٧٣ - وسعيا إلى التصدي للتحديات التي تطرحها حالة التشريد في أفريقيا، واصلت الأمم المتحدة الاعتماد على الشراكات الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. إذ كان عمل المنظمات غير الحكومية بالغ الأهمية في رعاية وحماية المشردين، وساعد على ضمان تلبية الاحتياجات الرئيسية في جميع المجالات. وأدى عمل المنظمات غير الحكومية الوطنية، على وجه الخصوص، إلى سد الثغرات في المعارف المحلية، وقدم الخبرة المحددة السياق، وساعد على إقامة الاتصال مع السكان المتضررين، كما هو الحال في الصومال؛ وما فتئ ذلك يشكل مساعدة لا تقدر بثمن بالنسبة للأمم المتحدة في الاضطلاع بعملها. كما تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في مجال الدعوة، وهي تسهم في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في أفريقيا.

٧٤ - وأدى القطاع الخاص أيضا دورا متزايد الأهمية في تعزيز المساعدة وإيجاد الحلول للمشردين. إذ واصلت مؤسسة آيكي (IKEA)، في إطار شراكة مع مجموعة متنوعة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدة في إيجاد حلول ابتكارية لمشاكل اللاجئين. وقدمت المؤسسة الخبرة التقنية والدعم المالي، بما في ذلك في مجالات الطاقة، وتوفير أسباب كسب الرزق والتعليم، للمشاريع في العديد من البلدان في أفريقيا. وفي كينيا، ساعدت مؤسسة فودافون (Vodafone) في تعزيز التعليم من خلال مبادرة مدارس الشبكة الفورية، التي تربط المدارس في مخيم داداب للاجئين بالموارد التعليمية الموجودة على شبكة الإنترنت. وفي ملاوي، تقدم شركة مايكروسوفت (Microsoft) الدعم لمشروع يرمي إلى تزويد مخيمات اللاجئين بخدمات الإنترنت.

ثامنا - التمويل

٧٥ - في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، خصص وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مبلغ ٢٨٣ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم أنشطة إنقاذ الحياة في ٢٣ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن مبلغ يقدر بـ ١٨٧ مليون دولار تقريبا من هذا المال المخصص وكالات المعونة من تقديم المساعدة الإنسانية في إطار التصدي لأزمات التشريد في ١٥ بلدا. وشمل هذا المبلغ مخصصات من نافذة الصندوق الخاصة بالاستجابة السريعة (٩٥ مليون دولار) ونافذته لتمويل الطوارئ الناقصة التمويل (٩٢ مليون دولار)، مثلت في المجموع نسبة ٤٥ في المائة من مبلغ ٤١٨ مليون دولار الذي خصصه الصندوق على الصعيد

العالمي خلال الفترة. وقدم ما مجموعه ١٨٥ مشروعا من مشاريع الصندوق المركزي للإغاثة الطارئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين، بمن فيهم المجتمعات المضيفة، ووفرت لهم الحماية.

٧٦ - وساعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أيضا على معالجة عدد من أزمات التشريد الإقليمية، بطرق منها توفير ٥٨ مليون دولار من أجل مساعدة المشردين والمجتمعات المضيفة في حوض بحيرة تشاد. وتم توفير حوالي ٨٢ مليون دولار من أجل تقديم المساعدة لإنقاذ الحياة إلى المشردين في جنوب السودان، وخصص مبلغ آخر قدره ٢٥ مليون دولار لمساعدة المتضررين من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٧ - وتلقت وكالات المعونة في نيجيريا ٢٥ مليون دولار للتسجيل بزيادة المساعدة المقدمة للأشخاص الذين فروا من العنف المتعلق بالتمرد في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي والإبقاء عليها. وتلقت أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٥ مليون دولار لكل واحدة منهما، يليهما كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تلقت ١٨ مليون دولار، وجنوب السودان الذي حصل على ١٦ مليون دولار، والنيجر التي تلقت ١٥ مليون دولار، وتشاد والسودان والكاميرون التي تلقت كل بلد منها ١٤ مليون دولار. والقطاعات التي تلقت أكبر دعم مالي هي الأغذية (٥٢ مليون دولار)، والصحة (٥٢ مليون دولار)، ومساعدة اللاجئين المتعددة القطاعات (٢٢ مليون دولار).

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - خلال العام الماضي، واصل العدد الإجمالي للاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا الارتفاع نتيجة للأزمات المتعددة في جميع أنحاء القارة. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب العنف الجنسي والجنساني، الذي يستشري في بعض البلدان ويؤثر على النساء والأطفال بشكل حاد، غير مقبولة. وتفاقت آثار التشريد الناجم عن النزاعات بسبب تزايد انعدام الأمن الغذائي والجفاف، اللذين جعلتا بعض المناطق على حافة المجاعة. وبالمثل، أدى انعدام الأمن الغذائي والجفاف إلى تشريد منتجي المواد الغذائية، مما أدى إلى خفض الإنتاج الغذائي. ومنعت النزاعات أيضا من الوصول إلى الأراضي وسبل كسب الرزق والأسواق، مما زاد من خطر المجاعة. وعلى الرغم من ضرورة توسيع نطاق الحماية والمساعدة، حاول كل من الأمم المتحدة وشركائها التعامل مع الموارد غير الكافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة والتوصل إلى حلول مستدامة.

٧٩ - ولئن كان عدد من التطورات الجديدة، بما في ذلك إعلان نيويورك، يبعث على الأمل في أن جوانب التشريد المتعلقة بالحماية والمساعدة الإنسانية ستعالج على نحو أكثر شمولاً ويمكن التنبؤ به على نحو أكبر، ثمة حاجة ملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال بذل جميع الجهات صاحبة المصلحة لجهود متواصلة لوضع حد للأزمات الحالية. وفي ظل هذه الخلفية:

(أ) تُحث جميع الدول على التصدي بحزم للأسباب الجذرية للتشريد وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفريقيا بهدف منع نشوب النزاعات وتخفيف المعاناة الإنسانية؛

(ب) بالنظر إلى الدور البارز للنزاعات المسلحة باعتبارها عاملاً محركاً للتشريد، يدعى جميع الأطراف في النزاعات إلى احترام وضمن احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بغية منع الظروف التي تؤدي إلى التشريد؛

(ج) بالنظر إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية المكرس في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، تذكّر جميع الدول بالتزامها باحترام الحق في اللجوء والإبقاء على حدودها مفتوحة للأشخاص الفارين من النزاع والاضطهاد؛

(د) جميع الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية مدعوة إلى تيسير الوصول السريع وبلا عوائق إلى اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم من ضحايا النزاعات؛ واحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني وإمدادات ومرافق المساعدة الإنسانية، امتثالاً للقانون الإنساني الدولي؛ وكفالة الطابع المدني للجوء؛

(هـ) تُحث جميع الأطراف، تمسحاً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على تحسين رصد ومنع ومواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان - بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، والتجنيد القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان - وخاصة الانتهاكات المرتكبة ضد المشردين من النساء والأطفال؛

(و) بالنظر إلى أهمية مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، تشجّع الدول الأعضاء على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان نيويورك ومؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين؛ وتُدعى الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم الدعم الكامل من أجل تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في أفريقيا، بطرق منها الدخول في شراكات جديدة، لا سيما مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، من أجل تعزيز الاعتماد على الذات والإدماج؛

(ز) تُحث الدول والوكالات الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال التنمية على العمل معاً ومضاعفة جهودها لدعم المشردين داخلياً في الانتقال في وقت مبكر إلى الاكتفاء الذاتي في الحالات التي طال أمدها وإيجاد حلول دائمة للاجئين، بطرق منها تهيئة الشروط اللازمة للعودة الطوعية إلى الوطن؛

(ح) يدعى كل من الدول والشركاء إلى ضمان أن يكون الحصول على التعليم والاستفادة من سبل كسب الرزق أولوية في أي استجابة إنسانية بحيث يجنبوا أجيالاً من اللاجئين والمشردين داخلياً العيش في فقر ويمكنهم من المساهمة في تنمية بلدانهم في المستقبل؛

(ط) تُحث الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على كفالة توافر ما يكفي من التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة المساعدة الإنسانية دعماً للعمل الإنساني في أفريقيا، وذلك للمساعدة في تلبية احتياجات عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخلياً وإيجاد حلول دائمة لهم، ولضمان التمويل المرن والمتعدد السنوات، الذي يتجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية بغية عكس اتجاه التشريد الداخلي الذي طال أمده من خلال استهداف أسبابه.